صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي **مايو 2023**

تراجع توقعات نمو دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023 نتيجة تخفيضات إنتاج النفط؛ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي القوي يعوض جزئيًا ...

في أحدث توقعاته الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكد صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن يستمر التضخم في المنطقة وأن السياسات الاقتصادية الصارمة لمعالجة ارتفاع الأسعار وتقليل المخاطر وإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية من المرجح أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المنطقة في العامين 2023 و2024. ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر تخفيضات إنتاج النفط التي أعلن عنها منتجو أوبك الرئيسيين مؤخرًا على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط.

كما سلط الصندوق الضوء على المخاطر المتزايدة على مستوى العالم في الاقتصادات المتقدمة والمخاوف من انتشار تلك المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي أحداث مثل أزمة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وأوروبا وما نتج عنها من تقلبات في الأسواق المالية إلى زيادة مخاطر الاستقرار المالي على مستوى العالم. كما ستكون هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمواجهة هذه المخاطر وتعزيز النمو وبناء القدرة على الصمود.

البلد / المناطق	توقعات مايو 2023					التغير وفقا لصندوق النقد الدولي	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2020	2021	2022	توقعات 2023	توقعات 2024	توقعات 2023	توقعات 2024
البحرين	**-4.6%**	**2.7%**	**4.2%**	**3.0%**	**3.8%**	**0.0%**	**-0.8%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-0.1%	-0.3%	-1.8%	0.1%	0.1%	0.0%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-5.6%	3.3%	5.5%	3.6%	4.5%	0.0%	N/A
الكويت	**-8.9%**	**1.3%**	**8.2%**	**0.9%**	**2.7%**	**-1.7%**	**-0.1%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-9.8%	-0.3%	11.6%	-0.9%	2.0%	-2.9%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-7.5%	3.4%	3.9%	3.4%	3.5%	0.0%	N/A
عمان	**-3.2%**	**2.9%**	**4.3%**	**1.7%**	**5.2%**	**-2.4%**	**-3.3%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-0.9%	2.4%	9.6%	1.1%	9.5%	-5.3%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-4.5%	3.2%	1.2%	2.0%	2.5%	-0.6%	N/A
قطر	**-3.6%**	**1.6%**	**4.2%**	**2.4%**	**1.8%**	**0.0%**	**-0.1%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-2.0%	-0.3%	2.3%	1.9%	0.7%	0.0%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-4.5%	2.8%	5.4%	2.7%	2.5%	0.0%	N/A
المملكة العربية السعودية	**-4.3%**	**3.9%**	**8.7%**	**3.1%**	**3.1%**	**0.5%**	**0.3%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-6.6%	0.2%	15.3%	0.4%	1.3%	-2.9%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-3.0%	5.7%	4.8%	4.9%	4.2%	1.1%	N/A
الامارات العربية المتحدة	**-5.0%**	**3.9%**	**7.4%**	**3.5%**	**3.9%**	**-0.7%**	**0.0%**
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-3.8%	-0.7%	11.1%	2.8%	3.8%	-2.2%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-5.4%	5.8%	6.0%	3.8%	3.9%	-0.1%	N/A
دول مجلس التعاون الخليجي	**-4.7%**	**3.5%**	**7.7%**	**2.9%**	**3.3%**	**-0.7%**	N/A
إجمالي الناتج المحلي النفطي	-5.4%	0.0%	12.4%	1.0%	2.2%	-2.6%	N/A
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-4.1%	5.2%	4.9%	4.2%	3.9%	0.5%	N/A
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**-3.1%**	**4.3%**	**5.3%**	**3.1%**	**3.4%**	**-0.5%**	**-0.1%**

المصدر: صندوق النقد الدولي

هذا ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة 3.1 في المائة في العام 2023، بانخفاض مقداره 50 نقطة أساس عن التوقعات السابقة لصندوق النقد الدولي. في حين من المتوقع أن يصل معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2024 إلى 3.4 في المائة مع تعديل تصاعدي طفيف بمقدار 10 نقاط أساس عن التوقعات السابقة لصندوق النقد الدولي. كما شهد النمو في دول مجلس التعاون الخليجي مراجعة هبوطية أكثر حدة بلغت 70 نقطة أساس لعام 2023 حيث من المتوقع الآن أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من نسبة 3.0 في المائة عند 2.9 في المائة مقارنة بالتوقعات السابقة عند 3.6 في المائة. أما بالنسبة للعام 2024، من المتوقع أن تسجل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً أسرع قليلاً بنسبة 3.3 في المائة. ويعكس خفض معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023 المراجعة الهبوطية الحادة لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمنطقة من نسبة 3.6 في المائة الى نسبة 1.0 في المائة في تقرير توقعات صندوق النقد الدولي السابقة. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي نمواً أسرع بنسبة 4.2 في المائة مقابل التوقعات السابقة عند نسبة 3.7 في المائة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت عُمان أكبر انخفاض للنمو المتوقع في العام 2023، تلاها الكويت والإمارات، بينما تم تعديل معدل النمو في المملكة العربية السعودية إلى 3.1 في المائة مقارنة بالتوقعات السابقة عند نسبة 2.6 في المائة.

الى ذلك، شهد العام 2022 مفاجأة ايجابية بنمو إجمالي الناتج المحلي بمعدل أعلى من المتوقع في عدد من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، ونتيجة لذلك، تم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بمقدار 30 نقطة أساس إلى 5.3 في المائة مقارنة بنسبة 4.3 في المائة المسجلة في العام 2021. وعكس النمو بشكل رئيسي الطلب المحلي القوي على الرغم من التأثير السلبي للتضخم وكذلك انتعاش إنتاج النفط في البلدان المصدرة للنفط. كما أظهر سوق العمل في المنطقة تحسناً في العام الماضي، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفعت معدلات التوظيف، على الرغم من أن معدلات البطالة خارج دول مجلس التعاون الخليجي ظلت مصدر قلق مع الحد الأدنى من التحسن وفوق مستويات ما قبل الوباء.

تراجع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالزيادة بشكل هامشي ...

من المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى نسبة 1 في المائة في العام 2023 بعد أن شهد توسعاً نسبة 12.4 في المائة في العام 2022. كما تم تخفيض توقعات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي للمنطقة من نسبة 7.7 في المائة في العام 2022 إلى نسبة 2.9 في المائة في العام 2023. وتشمل بعض العوامل التي ساهمت في انخفاض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي هذا العام القيود المتعلقة بأوبك وحلفاؤها حيال إنتاج النفط حيث أعلنت الكتلة عن خططها لخفض 3.66 مليون برميل يوميا أو ما يعادل 3.7 في المائة من العرض العالمي. وتتوقع الوكالة تراجع إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 1.2 في المائة هذا العام إلى 18.01 مليون برميل يوميا مقارنة بـ 18.23- مليون برميل يوميا في العام 2022. وفيما يتعلق بصادرات النفط، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي صادرات النفط الخام عند 13.86 مليون برميل يوميا، انخفاض هامشي طفيف من 13.89 مليون برميل يوميا للصادرات في العام 2022. ومن المتوقع أن تقود الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نسبة 2.8 في المائة في عام 2023 تليها قطر نمو متوقع نسبة 1.9 في المائة. كما من المتوقع أن تأتي سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية في المرتبة التالية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نسبة 1.1 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي.

من حيث الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي، من المتوقع أن تسجل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو أعلى نسبيًا قدره 4.2 في المائة في العام 2023، متراجعة بمقدار 50 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة، تليها 3.9 في المائة في العام 2024. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتصدر المملكة العربية السعودية دول المنطقة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة 4.9 في المائة في العام 2023 تليها الإمارات والبحرين نمو 3.8 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي.

توقعات الفائض المالي مستمرة لكنها أقل بكثير من التوقعات السابقة ...

على الصعيد المالي، يواصل صندوق النقد الدولي توقعه لفوائض مالية منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023. مع ذلك، فقد تم تخفيض الفائض المتوقع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. حيث يتوقع صندوق الآن فائضاً مالياً بنسبة 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 مقارنة مع توقعات بفائض بنسبة 6.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تقرير صندوق النقد الدولي السابق. ومن المتوقع أيضًا أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأثير ذلك حيث ارتفعت توقعات العجز المالي من نسبة 0.7 في المائة في توقعات السابقة إلى عجز بنسبة 1.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وفقًا لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي. هذا وأظهر فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي انخفاضًا حادًا وصل إلى 180.5 مليار دولار أمريكي مقابل 331.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويعكس الانخفاض تراجعا حادًا قادته صادرات النفط في جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام.

	فعلي		توقعات	
الإنتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
المملكة العربية السعودية	9.13	10.57	10.49	10.59
الامارات العربية المتحدة	2.74	3.14	3.04	3.15
الكويت	2.43	2.71	2.68	2.73
عمان	0.97	1.06	1.07	1.20
قطر	0.55	0.55	0.55	0.55
البحرين	0.19	0.19	0.19	0.19
دول مجلس التعاون الخليجي	**16.00**	**18.23**	**18.01**	**18.41**

المصدر: صندوق النقد الدولي

فيما يتعلق بأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، كان هناك تعديل هبوطي بشكل عام من قبل صندوق النقد الدولي. حيث من المتوقع أن تنزلق المملكة العربية السعودية مرة أخرى إلى عجز مالي قدره 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 مقارنة بالتوقعات السابقة بفائض بنسبة 3.9 في المائة. ومن المتوقع أن يستمر العجز العام المقبل بنسبة 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين من المتوقع أن تسجل البحرين أكبر عجز مالي بنسبة 8.2 في المائة هذا العام (مقابل نسبة 6.0 في المائة وفقًا للتوقعات السابقة) يليه عجز أعلى بنسبة 9.0 في المائة العام المقبل. الى ذلك، من المتوقع أن تظهر بقية بلدان المنطقة فوائض مالية، وإن كانت أقل بكثير من التوقعات السابقة، حيث لا تزال التوقعات لقطر تظهر أكبر فائض مالي عند نسبة 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، يليه فائض بنسبة 11.1 في المائة في العام 2024. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بفائض مالي متوقع عند نسبة 7.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، يليه فائض بنسبة 4.2 في المائة العام المقبل.

توقع تأثر عائدات النفط بانخفاض الأحجام ومتوسط الأسعار...

دعمت الزيادة في عائدات النفط في العام 2022 مع ارتفاع الإنتاج والصادرات اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الصعيد المالي مما أدى إلى فوائض بعد عدة سنوات. ومع ذلك، من المتوقع في العام 2023 أن تؤدي التخفيضات المفاجئة في الإنتاج التي أعلنت عنها منظمة أوبك مؤخرًا بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط الخام إلى تراجع عائدات النفط. من ناحية الإنفاق، أظهر سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا علامات على الانتعاش مع ارتفاع عدد المشاريع الممنوحة خلال الربع الأول من العام 2023، حيث صعدت القيمة الإجمالية للعقود الخليجية الممنوحة بنسبة 54.7 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2023 لتصل إلى 29.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 19.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2022، وفقًا لميد. وكان هذا ثاني أعلى ترسية ربع سنوية للمشاريع منذ بداية العام 2022. هذا وشهدت جميع أسواق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي نموًا سنويًا في المشاريع

الممنوحة خلال الربع الأول من العام 2023 باستثناء البحرين التي لا تزال أصغر سوق للمشاريع في المنطقة. ووفقًا لميد، يمكن أن تصل مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إجمالي 110 مليار دولار أمريكي في العام 2023 بدعم من ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم. فمن المتوقع أن تشهد جميع دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في العقود الممنوحة باستثناء قطر التي قد تشهد تراجعًا خلال العام.

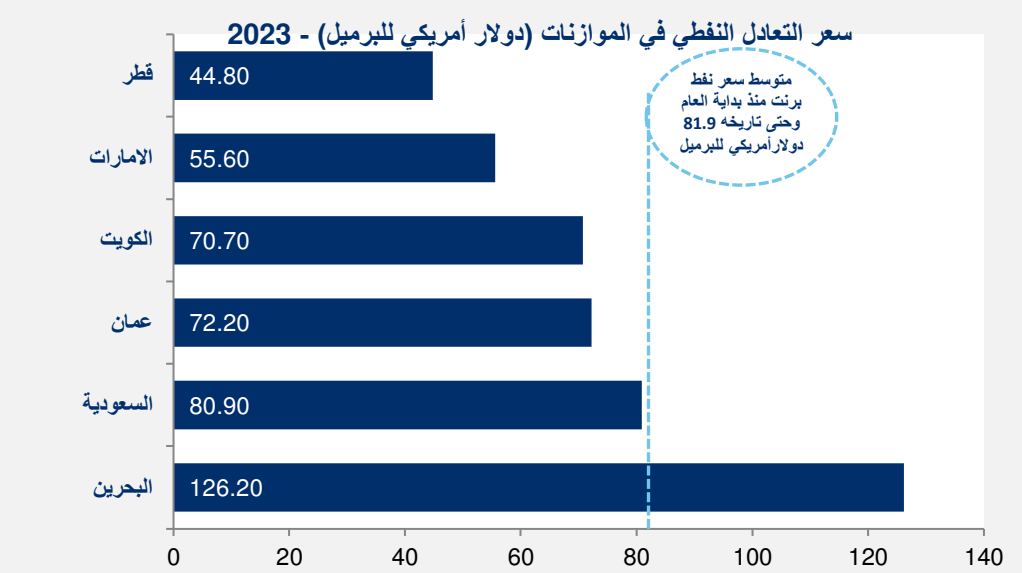

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

نتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون سعر التعادل النفطي لعام 2023 أعلى لأربعة من أصل ستة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. حيث من المتوقع أن تكون أسعار التعادل النفطي هي الأعلى في حالة البحرين عند 126.2 دولارًا أمريكيًا للبرميل بينما تواصل قطر إظهار أدنى سعر عند 44.8 دولارًا أمريكيًا للبرميل. هذا وبلغ متوسط سعر خام برنت 100.9 دولار أمريكي للبرميل العام الماضي وكان المتوسط حتى الآن هذا العام أقل بكثير عند 81.9 دولار أمريكي للبرميل. في حين أظهرت التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي مؤخرًا أن متوسط توقعات أسعار النفط لهذا العام قد تبلغ 73.1 دولارًا أمريكيًا للبرميل بناءً على الأسواق الآجلة، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 65.4 دولارًا أمريكيًا للبرميل بحلول العام 2026.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com